

أعمّ من المصدر وغيره، فيشمل تحويل الاسم إلى المثنى، والمجموع،
والمصغر، والمنسوب، ونحو ذلك، وهذا أقرب.

فإن قيل: لمّ اختير التصريف على الصّرف مع أنه بمعناه؟ قلنا:
لأنّ في هذا العلم تصرّفات كثيرة فاختر لفظ يدل على المبالغة
والتكثير.

وهذا أو أنّ أن نرجع إلى المقصود فنقول: معلوم أن الكلمات
ثلاث اسم، وفعل، وحرف، ولما كان بحثه في بيان الفعل وما اشتقّ
منه شرع في بيان تقسيمه إلى ماله من الأقسام.

تقسيم الفعل

فقال: (ثمّ الفعل) بكسر الفاء، لأنه اسم لكلمة مخصوصة،
وأما بالفتح فمصدر فعل يفعل^(١) (إما ثلاثي وإما رباعي) لأنه لا يخلو
من أن تكون حروفه الأصليّة ثلاثة أو أربعة، فالأول: الثلاثي
والثاني: الرباعي إذ لم يبيّن منه الخماسي ولا الثنائي بشهادة التّبع
والاستقراء، وللمحافظة على الاعتدال، لئلا يؤدي الخماسي إلى الثقل
والثنائي إلى الضعف عن قبول ما يتطرق إليه من التّغييرات.

ولم يمنع الخماسي في الاسم خطأ لرتبة الفعل عن رتبة الاسم،
ولكونه^(٢) أثقل من الاسم، لدلالته على الحدّث والزّمان والفاعل.

(١) ومنه قراءة بعضهم: «وأوحينا إليهم فعل الخيرات» بفتح الفاء، (الأنبياء / ٧٣)
وانظر اللسان: «فعل».

(٢) في ط: «لكونه» بدون واو.